

الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل

أولاً - استجابة العمل اللائق لمواجهة الأزمة

١. إن الأزمة الاقتصادية العالمية وعواقبها تعني أن العالم يواجه احتمال أزمة مطولة في البطالة، ترسخ الفقر وانعدام المساواة. وعادة ما لا تنتعش العمالة إلا بعد سنوات عدة من الانتعاش الاقتصادي. وفي بعض البلدان، لن يكون مجرد العودة إلى مستويات العمالة السابقة كافياً للمساهمة بفعالية في بناء اقتصادات قوية وتحقيق العمل اللائق للنساء والرجال.
٢. والمنشآت والعمالة أخذة في الزوال. ولا بد من أن يكون التصدي لهذا الوضع جزءاً من أي استجابة شاملة.
٣. وعلى العالم أن يقوم بأفضل من ذلك.
٤. وهناك حاجة إلى خيارات سياسية عالمية منسقة لتعزيز الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي والمتمحورة حول الوظائف والمنشآت المستدامة والخدمات العامة الجيدة وحماية الأشخاص، مع الحفاظ في الوقت ذاته على حقوقهم وتشجيعهم على المشاركة وإسماع صوتهم.
٥. ومن شأن ذلك أن يسهم في الانتعاش الاقتصادي والعولمة العادلة والازدهار والعدالة الاجتماعية.
٦. وينبغي أن يظهر العالم بمظهر جديد بعد الأزمة.
٧. وينبغي لاستجابتنا أن تساهم في عولمة عادلة واقتصاد أكثر اخضراراً وتنمية تستحدث الوظائف والمنشآت المستدامة على نحو أكثر فعالية وتحترم حقوق العمال وتعزز المساواة بين الجنسين وتحمي الناس المستضعفين وتساعد البلدان على تقديم خدمات عامة جيدة وتمكن البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
٨. وتتعهد الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل بالعمل معاً للمساهمة في نجاح الميثاق العالمي لفرص العمل. ويشكل برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية الإطار لهذه الاستجابة.

ثانياً - المبادئ الرامية إلى تعزيز الانتعاش والتنمية

٩. لا بد للعمل من أن يسترشد ببرنامج العمل اللائق والالتزامات التي قطعتها منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة في إعلان عام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. إننا نضع في هذه الوثيقة إطاراً للفترة القادمة يكون بمثابة مصدر للسياسات العملية للنظام متعدد الأطراف والحكومات والعمال وأصحاب العمل. ويضمن هذا الإطار وجود روابط بين التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ويكرس المبادئ التالية:
- (١) إيلاء اهتمام ذي أولوية لحماية الاستخدام ونموه من خلال المنشآت المستدامة والخدمات العامة الجيدة وتوفير حماية اجتماعية ملائمة للجميع، كجزء من النشاط الجاري على المستويين الدولي والوطني للمساهمة في الانتعاش والتنمية. وينبغي تنفيذ هذه التدابير بسرعة وعلى نحو منسق؛

- (٢) زيادة الدعم المقدم إلى النساء والرجال المستضعفين الذين تضرروا بشدة من الأزمة، بمن فيهم الشباب المعرضون للخطر والعمال ذوو الأجر المنخفض والمهارات المتدنية وأولئك العاملون في الاقتصاد غير المنظم والعمال المهاجرون؛
- (٣) التركيز على تدابير ترمي إلى الحفاظ على العمالة وتسهيل الانتقال من وظيفة إلى أخرى وتدعم إمكانية دخول سوق العمل لمن لا يملكون وظيفة؛
- (٤) إنشاء أو تعزيز خدمات توظيف عامة فعالة وغيرها من مؤسسات سوق العمل؛
- (٥) زيادة المساواة في سبل النفاذ وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بتطوير المهارات والتدريب والتعليم الجيدين إعداداً لعملية الانتعاش؛
- (٦) تجنب الحلول الحمائية والعواقب الوخيمة الناجمة عن دوامات الأجور الانكماشية وتدهور ظروف العمل؛
- (٧) تعزيز معايير العمل الأساسية وغيرها من معايير العمل الدولية التي تدعم انتعاش النشاط الاقتصادي وفرص العمل والتي تحد من أوجه انعدام المساواة بين الجنسين؛
- (٨) المشاركة في الحوار الاجتماعي، مثل الهيكل الثلاثي والمفاوضة الجماعية بين أصحاب العمل والعمال، بوصف ذلك عمليات بناءة تزيد إلى أقصى حد أثر استجابات مواجهة الأزمة لاحتياجات الاقتصاد الحقيقي؛
- (٩) ضمان أن تكون الإجراءات قصيرة الأجل متنسقة مع الاستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- (١٠) ضمان وجود أوجه تآزر بين الدولة والسوق وتنظيم اقتصادات السوق على نحو ناجع وفعال، بما في ذلك بيئة تنظيمية قانونية تمكن من استحداث المنشآت وتحقيق المنشآت المستدامة وتعزيز توليد العمالة في كافة القطاعات؛
- (١١) مشاركة منظمة العمل الدولية مع وكالات دولية أخرى ومؤسسات مالية دولية وبلدان متقدمة لتعزيز اتساق السياسات وترسيخ المساعدة الإنمائية والدعم المقدمين إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تملك هامشاً مالياً وسياسياً ضيقاً لمواجهة الأزمة.

ثالثاً - استجابات العمل اللائق

١٠. تحدد المبادئ المشار إليها أعلاه الإطار العام الذي يمكن لكل بلد أن يصوغ ضمنه مجموعة من تدابير السياسة العامة الخاصة بوضعه وأولوياته. وينبغي لهذه المبادئ أن ترشد وتدعم على حد سواء النشاط الذي تضطلع به المؤسسات متعددة الأطراف. وفيما يلي بعض الخيارات السياسية المحددة.

تسريع وتيرة خلق العمالة وانتعاش فرص العمل و ضمان استدامة المنشآت

١١. توخياً للحد من خطر البطالة طويلة الأمد وزيادة السمة غير المنظمة، وهما أمران من الصعب عكس اتجاههما، لا بد لنا من دعم استحداث فرص العمل ومساعدة الناس على إيجاد عمل. وتحقيقاً لذلك، ارتأينا أن نضع هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في صميم الاستجابات للأزمة. وقد تشمل هذه الاستجابات ما يلي:

- (١) حفز الطلب الفعلي والمساعدة على الحفاظ على مستويات الأجور من خلال مجموعات حوافز للاقتصاد الكلي؛

(٢) مساعدة الباحثين عن عمل عن طريق ما يلي:

- "١" تنفيذ سياسات نشطة لسوق العمل تكون فعالة وهادفة على نحو مناسب؛
- "٢" تعزيز الكفاءات وزيادة الموارد المتاحة أمام خدمات التوظيف العامة حتى يستفيد الباحثون عن عمل من الدعم المناسب، وضمان توفير خدمات جيدة لهم واحترام حقوقهم عندما يجدون عملاً عن طريق وكالات الاستخدام الخاصة؛
- "٣" تنفيذ برامج للتدريب المهني والتدريب على مهارات تنظيم المشاريع، لإيجاد عمل بأجر أو للعمل للحساب الخاص؛
- (٣) الاستثمار في تطوير مهارات العمال والارتقاء بمهاراتهم وتجديدها لتحسين القابلية للاستخدام، لاسيما لصالح الذين فقدوا وظائفهم أو الذين يُحتمل أن يفقدوها لصالح المجموعات المستضعفة؛
- (٤) الحد من خسارة الوظائف أو تجنبها ودعم المنشآت في استبقاء القوى العاملة لديها من خلال نظم مصممة تصميمياً جيداً ومنفذة في إطار الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية. وقد تشمل تقاسم العمل وإعانات البطالة الجزئية؛
- (٥) دعم استحداث فرص العمل فيما بين قطاعات الاقتصاد، مع الإقرار بالأثر المضاعف للجهود المستهدفة؛
- (٦) الإقرار بمساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت البالغة الصغر في استحداث الوظائف وتشجيع تدابير، منها الحصول على الائتمان معقول التكلفة، من شأنها أن توفر بيئة مؤاتية لنمو المنشآت؛
- (٧) الإقرار بأن التعاونيات توفر الوظائف في مجتمعاتنا المحلية، انطلاقاً من قطاعات الأعمال الصغيرة جداً وصولاً إلى كبرى المنشآت متعددة الجنسية، وتقديم دعم يتناسب واحتياجاتها؛
- (٨) استخدام نظم عامة تضمن العمالة بالنسبة إلى العمالة المؤقتة وبرامج الأشغال العامة الطارئة وغيرها من نظم خلق الوظائف المباشرة، بحيث تكون مستهدفة بشكل جيد وتشمل الاقتصاد غير المنظم؛
- (٩) توفير بيئة تنظيمية داعمة ومحفزة لخلق الوظائف من خلال إنشاء المنشآت المستدامة وتمييزها؛
- (١٠) زيادة الاستثمار في البنى الأساسية والبحث والتطوير والخدمات العامة والإنتاج والخدمات "الخضراء" باعتبار أنها تشكل أدوات مهمة لاستحداث فرص العمل وحفز النشاط الاقتصادي المطرد.

بناء نظم الحماية الاجتماعية وحماية الناس

١٢. يمكن لنظم الحماية الاجتماعية المستدامة الرامية إلى مساعدة المستضعفين أن تحول دون زيادة الفقر وتتصدى للضائقة الاجتماعية، وتساعد في الوقت نفسه على تثبيت الاقتصاد والحفاظ على القابلية للاستخدام وتعزيزها. وفي البلدان النامية، يمكن لنظم الحماية الاجتماعية أيضاً أن تخفف من الفقر وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني. وفي أوضاع الأزمات، يمكن أن تكون التدابير قصيرة الأمد مناسبة لمساعدة الأشخاص الأكثر استضعافاً.

(١) ينبغي للبلدان أن تولي الاهتمام، حسب مقتضى الحال، إلى ما يلي:

- "١" وضع نظم للتحويلات النقدية لصالح الفقراء لتلبية احتياجاتهم الفورية والتخفيف من حدة الفقر؛
- "٢" توفير الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع، استناداً إلى أرضية الحماية الاجتماعية الأساسية التي تشمل تقديم الرعاية الصحية وأمن الدخل لصالح المسنين والمعوقين وتوفير إعانات الطفل وأمن الدخل للعاطلين عن العمل والفقراء العاملين، مقترنة بالنظم العامة لضمان الاستخدام؛

"٣" توسيع نطاق مدة وتغطية إعانات البطالة (تماشياً مع التدابير ذات الصلة من أجل إيجاد حوافز عمل ملائمة تراعي الوقائع الحالية لأسواق العمل الوطنية)؛

"٤" ضمان أن يبقى العاطلون عن العمل لفترة طويلة على صلة بسوق العمال، مثلاً من خلال تطوير المهارات للقابلية للاستخدام؛

"٥" تقديم ضمانات إعانات دنيا في البلدان التي لم تعد صناديق المعاشات أو الصحة فيها ممولة تمويلًا جيداً لضمان حماية العمال على نحو مناسب والنظر في كيفية حماية ادخارات العمال عند تصميم النظم في المستقبل؛

"٦" توفير تغطية مناسبة للعمال المؤقتين وغير النظاميين.

(٢) ينبغي لجميع البلدان، من خلال مجموعة من تدابير دعم الدخل وتطوير المهارات وإنفاذ حقوق المساواة وعدم التمييز، أن تساعد المجموعات المستضعفة الأكثر تضرراً من الأزمة.

(٣) توخياً لتجنب دوامات الأجور الإنكماشية، ينبغي أن تكون الخيارات التالية بمثابة المرشد:

– الحوار الاجتماعي؛

– المفاوضة الجماعية؛

– الحد الأدنى للأجور القانوني أو المتفاوض بشأنه.

وينبغي استعراض الحد الأدنى للأجور وتكييفه بشكل منتظم.

وينبغي للحكومات، بوصفها أصحاب عمل وجهات موردة، أن تحترم معدلات الأجور المتفاوض بشأنها وتعززها.

ولا بد من أن يكون تضيق ثغرة الأجور بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من تلك الجهود.

١٣. إن البلدان المزودة بنظم متينة ومدارة بفعالية من الحماية الاجتماعية تتمتع بألية متكاملة قيمة لتثبيت اقتصادها والتصدي للأثر الاجتماعي الناشئ عن الأزمة. وقد تحتاج هذه البلدان إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية القائمة. أما بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فتكمن الأولوية في تلبية الاحتياجات الطارئة، وفي الوقت نفسه إقامة الأساس لنظم أكثر متانة وفعالية.

تعزيز احترام معايير العمل الدولية

١٤. تشكل معايير العمل الدولية أساس الحقوق في العمل والدعم المقدم إليها، وهي تساهم في بناء ثقافة الحوار الاجتماعي التي تكون مفيدة، على وجه الخصوص، في أوقات الأزمات. وبغية تجنب الدوامة النزولية في ظروف العمل وبناء الانتعاش، من الأهمية بمكان الاعتراف بما يلي:

(١) احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل أمرٌ حاسم لكرامة الإنسان. وهو حاسم أيضاً للانتعاش والتنمية. وبالتالي، ينبغي:

"١" توخي المزيد من اليقظة للقضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال والتمييز في العمل والحؤول دون زيادة أشكالها؛

"٢" توخي المزيد من احترام الحرية النقابية والحق في التنظيم والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية باعتبارها آليات مؤاتية للحوار الاجتماعي البناء في أوقات اشتداد التوتر الاجتماعي في الاقتصادات المنظمة وغير المنظمة على حد سواء.

(٢) يتسم عدد من اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأساسية، بأنه ملائم في هذا الصدد. ويتعلق الأمر بصكوك منظمة العمل الدولية بشأن سياسة العمالة والأجور والضمان الاجتماعي وعلاقة الاستخدام وإنهاء الاستخدام وإدارة وتفتيش العمل والعمال المهاجرين وشروط العمل في العقود العامة والسلامة والصحة المهنيين وساعات العمل وآليات الحوار الاجتماعي.

(٣) إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، أداة مهمة ومفيدة لجميع المنشآت، بما فيها تلك العاملة في سلاسل التوريد، للتصدي للأزمة بأسلوب مسؤول اجتماعياً.

الحوار الاجتماعي: التفاوض جماعياً وتحديد الأولويات وحفز العمل

١٥. من الحيوي، خاصة في أوقات اشتداد التوترات الاجتماعية، تعزيز احترام واستخدام آليات الحوار الاجتماعي، بما فيها المفاوضات الجماعية، على المستويات كافة حيثما يقتضي الأمر.

١٦. والحوار الاجتماعي آلية لا تَمَنّ لتصميم السياسات بحيث تتماشى مع الأولويات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، هو أساس متين لبناء التزام أصحاب العمل والعمال بالاضطلاع مع الحكومات بالعمل المشترك والمطلوب لتخطي الأزمة وتحقيق انتعاش مستدام. والحوار الاجتماعي، عند انعقاده بنجاح، يكون مصدر ثقة في النتائج المحققة.

١٧. وتعزيز قدرات إدارة العمل وتفتيش العمل، إنما هو عنصر مهم في النشاط الشامل لصالح حماية العمال والضمان الاجتماعي وسياسات سوق العمل والحوار الاجتماعي.

رابعاً - المضي قدماً: رسم معالم عولمة عادلة ومستدامة

١٨. يتفاعل البرنامج الوارد أعلاه على نحو وثيق مع الأبعاد الأخرى للعولمة وينتطلب اتساقاً على مستوى السياسات وتنسيقاً دولياً. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تتعاون، بشكل كامل، مع الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة.

١٩. وترحب منظمة العمل الدولية بالدعوة التي تلقتها من مجموعة العشرين للعمل مع منظمات أخرى ذات صلة، بهدف تقييم الأنشطة التي تم الاضطلاع بها وتلك المطلوب إجراؤها في المستقبل.

٢٠. إننا نؤكد دعمنا للدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة، مما يساعد على إنشاء بيئة دولية مؤاتية للتخفيف من الأزمة. ونحن نشجع منظمة العمل الدولية على أداء دور الميسر لضمان تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية في هذا الصدد تنفيذاً فعالاً ومتسقاً.

٢١. ويرتدي التعاون أهمية خاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية:

(١) بناء إطار إشرافي وتنظيمي للقطاع المالي يكون أكثر متانة واتساقاً على مستوى العالم، حتى يخدم الاقتصاد الحقيقي ويعزز المنشآت المستدامة والعمل اللائق ويحمي ادخارات ومعاشات الناس بشكل أفضل؛

(٢) تعزيز المبادلات التجارية والأسواق الفعالة والمنظمة تنظيمياً جيداً، التي تعود بالفائدة على الجميع وتجنب النزعة الحمائية لدى البلدان. ولا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار اختلاف مستويات التنمية في البلدان عند رفع الحواجز المطروحة أمام الأسواق المحلية والأجنبية؛

(٣) الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وموآت للبيئة يساعد على تسريع وتيرة انتعاش فرص العمل ويقلل من الفجوات الاجتماعية ويدعم الأهداف الإنمائية محققاً بالتالي العمل اللائق.

٢٢. وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، يفاقم الانكماش العالمي حالات البطالة والبطالة الجزئية والفقر الهيكلية على نطاق واسع.

ونحن نعترف بالحاجة إلى ما يلي:

- (١) إيلاء أولوية أكبر إلى توليد فرص للعمل اللائق تترافق مع برامج منتظمة ومزودة بموارد كافية ومتعددة الأبعاد لتوفير العمل اللائق وتحقيق التنمية في أقل البلدان نمواً؛
- (٢) تعزيز خلق العمالة واستحداث فرص جديدة للعمل اللائق من خلال تعزيز المنشآت المستدامة وتنميتها؛
- (٣) توفير التدريب المهني والتقني وتطوير مهارات تنظيم المشاريع، لا سيما في صفوف الشباب العاطلين عن العمل؛
- (٤) معالجة مسألة السمة غير المنظمة للتمكن من الانتقال إلى العمالة المنظمة؛
- (٥) التسليم بأهمية الزراعة في الاقتصادات النامية والحاجة إلى الهيكل الأساسي والصناعة والعمالة في الأرياف؛
- (٦) تعزيز التنوع الاقتصادي عن طريق بناء القدرات للإنتاج والخدمات ذات القيمة المضافة من أجل حفز الطلب على المستويين المحلي والخارجي؛
- (٧) تشجيع المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، على إتاحة الموارد لاتخاذ تدابير مواجهة التقلبات الدورية في البلدان التي تواجه قيوداً مالية وسياسية؛
- (٨) الوفاء بالالتزامات بزيادة المعونة لتفادي حصول تراجع جسيم في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (٩) حث المجتمع الدولي على توفير المساعدة الإنمائية، بما في ذلك دعم الميزانية، من أجل إرساء أرضية أساسية للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.

٢٣. وينبغي للحكومات أن تنظر في خيارات من قبيل الحد الأدنى للأجور، من شأنها أن تخفف الفقر وانعدام المساواة وتزيد الطلب وتساهم في الاستقرار الاقتصادي. ويمكن أن تقدم اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١) الإرشاد في هذا الصدد.

٢٤. وينبغي النظر إلى الأزمة الحالية على أنها فرصة لصوغ استجابات سياسية جديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وخلال الأزمات الاقتصادية، لا بد لخطط الانتعاش من أن تأخذ في الاعتبار أثر الأزمة على النساء والرجال، وأن تدمج شواغل الجنسين في جميع التدابير. ولا بد للمرأة من أن تُسمع صوتها على قدم المساواة مع الرجل في النقاشات حول خطط الانتعاش، سواء بالنسبة إلى تصميمها أو إلى تقييم نجاحها.

٢٥. ويقتضي إنفاذ التوصيات والخيارات السياسية الواردة في الميثاق العالمي لفرص العمل، إيلاء الاعتبار إلى التمويل. فالبلدان النامية التي تفتقر إلى المجال المالي اللازم لاعتماد سياسات الاستجابة والانتعاش تستدعي دعماً خاصاً. والبلدان المانحة والوكالات متعددة الأطراف مدعوة إلى أن تنظر في تقديم التمويل، بما في ذلك الموارد القائمة الخاصة بالأزمة، من أجل تنفيذ هذه التوصيات والخيارات السياسية.

خامساً - نشاط منظمة العمل الدولية

٢٦. لمنظمة العمل الدولية سلطة معترف بها في مجالات رئيسية تتمتع بالأهمية في الاستجابة للأزمة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتسم قدرة منظمة العمل الدولية على البحث وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية بالأهمية في هذا السياق. وينبغي وضع خبرتها في صميم الأنشطة التي تقوم بها مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين والنظام متعدد الأطراف. وهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- توليد العمالة؛
- نماذج تصميم وتمويل الحماية الاجتماعية؛
- برامج سوق العمل النشطة؛
- آليات تحديد الحد الأدنى للأجور؛
- مؤسسات سوق العمل؛
- إدارة العمل وتفتيش العمل؛
- برامج العمل اللائق؛
- خلق المنشآت وتنميتها؛
- معايير العمل الدولية - تنفيذها ورصدها؛
- الحوار الاجتماعي؛
- جمع البيانات؛
- المساواة بين الجنسين في سوق العمل؛
- برامج في مكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛
- هجرة اليد العاملة.

٢٧. ولا يمكن للأنشطة التالية إلا أن تعزز عملياً الأنشطة الواردة أعلاه:

- تحسين قدرة البلدان على إصدار معلومات سوق العمل واستخدامها، بما فيها تلك المتعلقة باتجاهات الأجور كأساس للقرارات السياسية المستنيرة، وعلى جمع وتحليل بيانات متسقة لمساعدة البلدان على قياس تقدمها؛
- جمع ونشر معلومات بشأن استجابة البلدان للأزمة وخطط الانتعاش لديها؛
- تقييم الإجراءات المتخذة وتلك المطلوبة في المستقبل والعمل مع منظمات أخرى ذات صلة؛
- تعزيز الشراكات مع مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية الأخرى؛
- تعزيز القدرة على التشخيص وإسداء المشورة السياسية على المستوى القطري؛
- إعطاء الأولوية إلى التدابير الرامية إلى مواجهة الأزمة في البرامج القطرية للعمل اللائق.

٢٨. وتتعهد منظمة العمل الدولية بتخصيص الموارد البشرية والمالية الضرورية والعمل مع وكالات أخرى لمساعدة الهيئات المكونة التي تطلب هذا الدعم لتطبيق الميثاق العالمي لفرص العمل. وستسترشد منظمة العمل الدولية، عند قيامها بذلك، بإعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، والقرار المرفق به.